



<p>8- Voting on the transactions and contracts concluded between the company and a board member with a direct interest, namely Mr. Hamad Ibrahim Al-Luhaidan, Chairman of the Board, which consist of the purchase of equipment, within the framework of normal business transactions for a period of one year, and in accordance with prevailing commercial terms and without any preferential conditions, noting that the value of the transactions for the previous year was SAR 60,638. (Attached)</p>	<p>8- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وعضو مجلس الإدارة لهم مصلحة مباشرة وهو الأستاذ/ حمد إبراهيم اللحيان رئيس مجلس الادارة، وهي عبارة عن شراء أجهزة، وذلك ضمن معاملات تجارية تتم في سياق الأعمال العادية لمدة عام، ووفقاً للشروط التجارية السائدة ودون أي شروط تفضيلية، علماً بأن قيمة التعاملات للعام السابق هي 60,638 ريال. (مرفق)</p>
<p>9- Voting on authorizing the Board of Directors with the authority of the Ordinary General Assembly to grant the license mentioned in paragraph (1) of Article Twenty-Seven of the Companies Law, for a period of one year from the date of approval of the Ordinary General Assembly or until the end of the term of the authorized Board of Directors, whichever is earlier, in accordance with the conditions mentioned in the Executive Regulations of the Companies Law for listed joint-stock companies.</p>	<p>9- التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحيه الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة العادية أو حتى نهاية دورة مجلس الادارة المفوض أيهما أسبق، وذلك وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.</p>

تقرير لجنة المراجعة للجمعية عن العام المالي 2025م

حفظكم الله

سعادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

حفظكم الله

السادة / مساهمي شركة الحاسوب للتجارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركانه ،،

الموضوع : تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة للمساهمين عن العام المالي 2025م ورأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

يسر لجنة المراجعة أن تقدم لمساهمي الشركة الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2025م والمتضمن رأيها في مدى كفاية الرقابة الداخلية وبيان ما قامت به اللجنة من أعمال ضمن اختصاصها وذلك اتباعاً للمتطلبات النظامية والإشرافية كما نصت عليه المادة 88 من لائحة حوكمة الشركات ومدى كفاية نظام الرقابة والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.

تتألف لجنة المراجعة بالشركة من ثلاثة أعضاء عضوين منهم من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وعضو من خارج المجلس حيث عقدت اللجنة 4 اجتماعات خلال العام 2025م حضرها جميع أعضاء اللجنة، لمناقشة القوائم المالية الأولية والسنوية والتوصية بالموافقة عليها، هذا بالإضافة إلى اجتماعاتها مع المراجع الخارجي للشركة لمراجعة الحسابات والتقارير والملاحظات التي يقدمها المراجع الخارجي.

تتمثل مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة الرئيسية في المراجعة وتقديم التقارير عن:

1. مراجعة القوائم المالية النصف سنوية والسنوية مع المراجع الخارجي والادارة العليا قبل التوصية المجلس الإدارة بشأنها.
2. التأكد من استقلال المراجعين الخارجيين عن الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والادارة التنفيذية في الشركة.
3. مراجعة تقارير الإدارة المالية ومتابعة تنفيذ الاجراءات والتوصيات التصحيحية.
4. مراجعة وتقييم العروض المقدمة من مكاتب المراجعين الخارجيين للنصف سنوي والسنوي ورفع توصيتها بهذا الشأن المجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين والحرص على تمتع جميع المرشحين بالخبرات اللازمة وممارسة عملهم بحيادية واستقلالية.
5. مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة ومتابعة التطورات واللوائح الجديدة الخاصة بالمعايير الدولية للتقارير المالية والتوصيات في هذا الشأن.
6. مراجعة مدى فاعلية التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات ذات الصلة.
7. اصدار تقرير عن نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة، وإبداء رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للعام المالي 2025 م
8. المراجعة الدورية لملاحظات الجهات الرقابية للتأكد من فاعلية التزام الشركة بالضوابط والتشريعات التنظيمية.

رأي اللجنة عن مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية :

ان الادارة التنفيذية للشركة مسؤولة عن ضمان وجود نظام شامل وفعال للرقابة الداخلية والذي يشمل الالتزام بالعمل بالسياسات والاجراءات التي أقرتها الإدارة التنفيذية لضمان تحقيق أهدافها الاستراتيجية وحماية أصولها وتابعت اللجنة بشكل دوري جهود الإدارة التنفيذية لضمان معالجة اية ملاحظات يتم اكتشافها ووضع الضوابط الكفيلة التي تحد من تأثيرها على نظام الرقابة الداخلية. واستناداً على ذلك، ترى اللجنة أن نظم الرقابة الداخلية والرقابة المالية والمخاطر المعمول بها حالياً، يعملوا بفعالية مقبولة دون أي ملحوظات جوهرية مع الحاجة إلى التحسين المستمر لبعض أوجه الفاعلية فيها، علماً بأن أي نظام الرقابة بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

رئيس لجنة المراجعة

عبد الله محمد عبدالله الخويطر

